

لعاية GNSO: نظام الإيقاف السريع الموحد (URS) أكتوبر 2009

المحتويات

1	مقدمة
3	الجزء الأول - مسودة إجراء نظام الوقف السريع ("URS") الموحد
8	الجزء الثاني - مسودة مقتطفات دليل مقدم الطلب (الوحدة 2)
11	الجزء الثالث - مسودة مقتطفات اتفاقية السجلات (الوحدة 5)

مقدمة

إن مقترح تأسيس نظام إيقاف سريع موحد (النظام) كان من بين الحلول المحتملة لحماية العلامات التجارية في gTLDs الجديدة. وقد تم تطويره عبر الاستشارات المجتمعية بما في ذلك توصيات فريق توصيات التنفيذ (الفريق)

(راجع <http://icann.org/en/topics/new-gtlds/irt-final-report-trademark-protection-29may09-en.pdf>)

ومواقع أخرى والتغذية الراجعة المجمع في المنتديات الإلكترونية والاجتماعات العامة. (تم تجميع الفريق للمساعدة في تحديد واقتراح آليات حماية الحقوق (الآليات) لأصحاب العلامات التجارية ضمن برنامج gTLD الجديد). نتج مقترح هذا النظام من الحاجة المتوقعة لعملية تسجيل سريعة للنطاقات الرديئة والمنتهكة. وبعد تلقي توصيات من الفريق، وملاحظات واستشارات مكثفة مع المجتمع الأوسع، قام كادر ICANN بصياغة مجموعة من توصيات التنفيذ المتعلقة بحماية الملكية الفكرية لبرنامج gTLD الجديد.

ونظرا لأن اتجاه سياسة GNSO كان عاما جدا بطبيعته، يزود المجلس GNSO بفرصة تقديم مدخلات مركزة ومناسبة زمنيا بشأن هذا المجال المحدد من خطة التطبيق المقترحة. يطلب المجلس رأيا إجماعيا من GNSO بشأن ما إذا كانت آليات حماية الحقوق التالية التي أوصى بها الكادر منسجمة مع سياسة GNSO المقترحة حول استحداث gTLDs جديدة، وملائمة وفعالة لتحقيق مبادئ وأهداف GNSO المعلنة.

إن الغرض المعلن للنظام وعلاجه المصاحب يختلف عن غرض الإجراء الموحد المتعلق بسياسة حل نزاعات أسماء النطاقات. إن الغاية من النظام هي توفير إجراء مستعجل لمعالجة الحالات الواضحة للانتهاك. وسوف يتواجد النظام كتنمة للسياسة الموحدة لحل النزاعات (انظر أيضا <http://www.icann.org/en/udrp/udrp.htm>)، الذي يتطرق لمسائل انتهاك العلامة التجارية في أسماء النطاقات. إلا أن النظام مصمم لتوفير وسيلة أسرع لإيقاف تشغيل موقع مسيء، في حين تنص سياسة حل النزاعات على تحويل اسم النطاق المتنازع عليه لصاحب الحقوق. ويمكن لأصحاب الحقوق الساعين لتعقب حالات الانتهاك استخدام أي من الإجرائين أو كلاهما.

إن الاختلافات بين نظام الإيقاف السريع الموحد مقصودة. حال تلقي إشعار باتخاذ إجراء متعلق بالنظام، يقوم مشغل السجل "بفعل" اسم النطاق قيد البحث (أي السجل الذي يقيد التغييرات على بيانات التسجيل، بما في ذلك النقل والحذف، لكنه يسمح للاسم بمتابعة الحل - الذي يشير إليه الفريق "كتجميد"). ولا يحدث مثل هذا الإغلاق في سياسة حل النزاعات. إذا أريد لشكوى متعلقة بالنظام أن تنجح، يتم إيقاف اسم النطاق طوال فترة التسجيل؛ وتقضي سياسة حل النزاعات بنقل الاسم.

إن المقاييس المقترحة لفاحصي النظام لتطبيقها عند إصدار قراراتهم هي: (1) أن اسم النطاق المسجل مطابق أو مشابه بشكل مشوش لعلامة يحمل لها المشتكي تسجيلًا صالحًا صادر عن سلطة قضائية تجري فحصًا شاملًا لتطبيقات العلامات التجارية قبل التسجيل؛ و(2) أن المسجل لا يحمل فائدة أو حقا مشروعا باسم النطاق؛ و/أو (3) أن النظام تم تسجيله وهو يستخدم بسوء نية. وذلك له مغزى بطبيعة الحال، كما اقترح الفريق، لأن النظام معد لحالات الانتهاك الواضحة جدا، وأن عبء الإثبات يجب أن يكون أكبر في سياسة حل النزاعات. إن على مقدمي الشكاوى في دعاوى النظام إثبات قضاياهم بأدلة واضحة ومقنعة.

اقترح الفريق أن بإمكان أصحاب العلامات (رغم عدم إلزامهم بذلك) التسجيل مسبقاً كمشاركين في النظام، عبر تقديم معلومات عن صاحب العلامة التجارية وعلاماتهم، وهكذا يتم تيسير العملية حال بدء دعاوى النظام الفعلية. وأثناء بحث المقترح وربما تنقيحه، اقترح الفريق مراجعة شكاوى النماذج وتنقيحها حسب الحاجة، إن بقيت مطبقة.

يجب أن يكون مزودي حلول النزاعات المتعلقة بالنظام مستقلين عن ICANN. إن معايير اختيار هؤلاء المزودين و"الفاحصين" المختارين لكل دعوى مرتبطة بالنظام تتضمن خبرة الملكية الفكرية لأن هذه العملية مصممة للاستدعاء من قبل أصحاب العلامات التجارية وسوف يتم تقييم أي قرار بشأن حقوق العلامات التجارية. يحمل هؤلاء الفاحصين نفس مجموعة المهارات المطلوبة لقرارات سياسة حل النزاعات مثل نموذج قرار ملخص نوميمنت. وسواء تم اختيار مزود واحد أو أكثر في نهاية الأمر، فإن من الواضح أن أي مزود يجب أن يمتلك الثبات الفني لإدارة النظام، ويجب أن يتمتع الفاحصون بخبرة واسعة حتى يتم تحقيق هدف دعاوى النظام المستعجلة.

يتم اختيار مزودي خدمة النظام عبر عملية مفتوحة وشفافة لضمان تدني التكاليف وتوفير خدمة موثوقة ومنسجمة لجميع أطراف دعاوى النظام. ولن يكون المزودون موضع تعاقب مع ICANN لكن سيتم تعيينهم بواسطة ICANN كمزودين معتمدين. وسوف تتدفق عائدات المزودين من الرسوم المدفوعة من قبل مقدمي الشكاوي. ويعمل المزودون على تحديد الرسوم. ويتم تجديد هذا التحديد للرسوم بشكل دوري لضمان الحفاظ على مستويات التكلفة والخدمة وتحسينها.

نقدم أدناه نسخة أولية لمقترح إجراء النظام الموحد للإيقاف السريع تصف كيفية عمل العملية منذ تقديم الشكاوى حتى الحل. ويهدف هذا المقترح لتشجيع الملاحظات والنقاش. التالي هو توضيح للإجراء الذي ما زال قيد المراجعة ولا يعد شاملاً. لكنه يعكس محاولة موازنة الملاحظات التي استلمت حتى اليوم.

في التطبيق الموضح أدناه، يوصى باعتماد النظام كممارسة فضلى لمشغلي سجلات gTLD. وهذا يعني أنه يعتقد بأنه يضيف قيمة لـ TLD ولاسم المساحة بشكل عام؛ لكنه رغم ذلك ليس متطلباً تعاقدياً. في حال تحديد النظام كممارسة فضلى، سوف يتم تعديل القسم الخاص بمعايير التقييم في دليل مقدم الطلب بحيث يشمل المسألة والمعايير والنتيجة الموضحة في هذه الوثيقة، حتى يتم دمجها في النموذج الكلي لإحراز النقاط عند تقييم جميع مقدمين طلبات gTLD الجدد. بمعنى آخر، إذا تم تبني النظام، فإنه سينشر في دليل مقدم الطلب ويمكن منح نقطة في التقييم لمن يوافقون على اعتماد النظام. وسوف يتم تحفيز مقدمي طلبات gTLD الجدد لتبني النظام بناء على ميزة تسجيل النقاط. إلا أن إحراز نتيجة واحد في السؤال ليس مطلوباً من مقدم طلب gTLD لاجتياز التقييم.

إن النظام حل مؤقت للتنفيذ حتى يتم تولي العمل التطويري للسياسة في هذا المجال بواسطة GNSO التي قد تتبنى هذا النظام أو نظاماً مماثلاً لاستخدامه من قبل جميع السجلات. سوف يتم منح GNSO فرصة لتبني هذا الحل أو حل بديل لمعالجة المخاوف التي من المقترح أن يعالجها تنفيذ النظام.

تمت ترجمة هذه الوثيقة من اللغة الإنجليزية ليصل إليها جمهور أعرض.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المخصصة (ICANN) للتحقق من دقة الترجمة، غير أن اللغة الإنجليزية هي اللغة التي يتم العمل بها في ICANN، كما أن النص الأصلي المكتوب باللغة الإنجليزية من هذه الوثيقة هو النص الوحيد الرسمي والمعتمد.

**لعناية GNSO: نظام الإيقاف السريع الموحد (URS)
أكتوبر 2009**

الجزء الأول - مسودة إجراء نظام الإيقاف السريع ("URS") الموحد

الجزء الأول - مسودة إجراء نظام الإيقاف السريع ("URS") الموحد

1. تقديم شكوى

- 1.1 يتم استهلال الإجراءات بتقديم شكوى توضح حقوق العلامة التجارية والأفعال المعترض عليها مما يخول صاحب العلامة بالحصول على إعفاء.
- 1.2 يجب أن يصاحب كل شكوى الرسوم المناسبة التي ما تزال قيد الدراسة. وسوف تكون الرسوم غير مستردة.
- 1.3 يتم قبول شكوى واحدة لعدة شركات مرتبطة ضد مسجل واحد، لكن فقط إذا كانت الشركات المشتكية لها صلات مشتركة. كما يمكن تسمية عدة مسجلين في شكوى واحدة فقط إذا كان بالإمكان إظهار ارتباطهم بطريقة ما. ولن يتم فرض حد أدنى من عدد أسماء النطاقات كمتطلب مسبق لتقديم الشكوى.
- 1.4 محتويات الشكوى

- (أ) الاسم، عنوان البريد الإلكتروني ومعلومات أخرى تتعلق بالعنوان بالنسبة للطرف (الأطراف) المشتكي؛
- (ب) الاسم، عنوان البريد الإلكتروني ومعلومات أخرى تتعلق بالعنوان بالنسبة لأي شخص مخول للتصرف نيابة عن الأطراف المشتكية؛ اسم المسجل (أي المعلومات المتصلة المتوفرة من Whois) واية معلومات متوفرة عن العنوان؛
- (ج) أسماء النطاقات المعينة التي تعتبر موضوع الشكوى. بالنسبة لكل نطاق، يجب على المشتكي توفير نسخة عن معلومات Whois ونسخة عن محتوى الموقع الإلكتروني المرافق لكل اسم نطاق يعد موضوع الشكوى؛
- (د) السمات المحددة للعلامة التجارية/الخدمة التي بنيت عليها الشكوى والتي من خلالها تدافع الأطراف المشتكية عن حقوقها وعن أي سلع وبارتباط مع أية خدمات.
- (هـ) وصف للأسس التي بنيت عليها الشكوى بتوضيح الحقائق التي تظهر أحقية الطرف المشتكي بالحصول على إعفاء. أن المقياس مشابه لمقياس النظام، لكن بعبء أكبر في الإثبات، أي أن اسم النطاق المسجل مطابق أو مماثل بشكل مشوش لعلامة يحمل لها المشتكي تسجيلًا صالحًا صادر عن سلطة قضائية تجري فحصًا شاملًا لتطبيقات العلامات التجارية قبل التسجيل؛ وأن المسجل لا يحمل فائدة أو حقا مشروعًا باسم النطاق و/أو؛ أن النظام تم تسجيله وهو يستخدم بسوء نية.

للوصل إلى المقياس، يجب تحديد جميع العوامل ذات الصلة، بما في ذلك الحقائق التي تؤيد بأن المسجل:

1. غير معروف حسب الاسم في النطاق؛
2. ليس منخرطًا في استخدام النطاق بحسن نية؛
3. لا يقيم علاقة مع صاحب العلامة التجارية المحددة في اسم النطاق؛
4. غير مخول بواسطة صاحب العلامة التجارية المحددة في اسم النطاق لاستخدام النطاق؛
5. شارك في بيع أسماء النطاق التي تشتمل على العلامات التجارية للآخرين من أجل الربح؛

6. شارك في تسجيل، استخدام أو الاتجار بأسماء النطاق من أجل إعاقة أعمال الآخرين.

أخيراً، يصادق المشتكي على أن الشكوى لم تقدم بطريقة غير صحيحة وأن هنالك ما يكفي من حسن النية لتقديم الشكوى.

2. الرسوم

سوف تفرض الرسوم بواسطة مزود النظام. ومن المتوقع أن تكون الرسوم في نطاق 300 دولار أمريكي، لكن يتم تحديدها بواسطة المزود في نهاية المطاف. وهذا مبني على تقدير الخبراء ومنهم أعضاء الهيئة الذين يتخذون القرارات في بيانات مماثلة، ونموذج ملخص نومينتت وفرصة التيسير عبر إعادة التسجيل. لا تفرض الرسوم "على من يخسر". نظراً لطبيعة الخلافات المتوقعة في هذا المضمار، يعتقد كثيراً أنه لن يتم تسليم رد على الشكاوى وسوف تتخطى تكاليف استرداد الرسوم الصغيرة نسبياً قيمتها.

3. المراجعة الأولية

سيتم إخضاع الشكاوى لمراجعة أو فحص أولي بواسطة مزود حلول النزاعات المتعلقة بالنظام من أجل الامتثال لمتطلبات تقديم الشكوى. وهذه مجرد مراجعة للتأكد من أن الشكوى تتضمن جميع المعلومات الضرورية وليست قراراً بإقامة قضية لا تحتاج إلى دليل.

4. الإشعار وإيقاف النطاق

4.1 يتعين على مزود حلول النزاعات المتعلقة بالنظام أولاً أن يخطر مشغل السجل (عبر البريد الإلكتروني وطرق أخرى ما زالت قيد الدراسة) خلال 24 ساعة بعد اعتبار الشكوى منسجة مع متطلبات تقديم الشكوى. وخلال 24 ساعة من استلام الإشعار من مزود حلول النزاعات المتعلقة بالنظام، يقوم مشغل السجل "بإيقاف" النطاق، مما يعني أن السجل سيقيد جميع التغييرات على بيانات التسجيل، بما في ذلك نقل وحذف أسماء النطاق، مع استمرار الاسم. يقوم مشغل السجل بإخطار مزود حلول النزاعات المتعلقة بالنظام فور إيقاف اسم النطاق.

4.2 خلال 24 ساعة من استلام الإشعار من مشغل السجل الذي يفيد بإيقاف اسم النطاق، يقوم مزود حلول النزاعات المتعلقة بالنظام بإشعار مسجل الشكوى بتقديم نسخة عن الشكوى، والإعلان عن حالة الإيقاف، علاوة على التأثيرات إذا فشل المسجل في الرد والدفاع عن الشكوى. وسوف يتم إرسال الإشعارات الإلكترونية والورقية وإشعارات الفاكس للمسجل بواسطة مزود حلول النزاعات المتعلقة بالنظام على العنوانين المذكورين في معلومات عناوين Whois (ما يزال التوقيت المقترح للإشعارات غير الإلكترونية قيد الدراسة). ويلتزم مزود حلول النزاعات المتعلقة بالنظام بإخطار مدون السجل باسم النطاق قيد الشكوى عبر العناوين التي يحتفظ بها المسجل لدى ICANN.

5. الرد

5.1 يحصل المسجل على 14 يوم لتقديم رد من التاريخ الذي أرسل فيه مزود حلول النزاعات المتعلقة بالنظام إشعاره للمسجل. [وقد اقترح أن تصبح رسوم الرد مستحقة فقط إذا كان الرد مرتبطاً بـ 26 اسم نطاق أو أكثر ذكرت في الشكوى. إن هذا المقترح ما يزال قيد الدراسة، إلى جانب ما إذا كانت رسوم الرد ستكون قابلة للاسترداد إذا فاز المسجل.]

5.2 عند طلب المسجل، يمكن أن يمنح مزود حلول النزاعات المتعلقة بالنظام وقت تمديد محدود للرد إذا كان هنالك أساس من حسن النية للقيام بذلك ولم يكن ذلك في ضرر المشتكي. لكن لا يجوز أن يكون التمديد أكثر من سبعة (7) أيام بأي حال من الأحوال.

5.3 يجب أن يتضمن محتوى الرد ما يلي:

- تأكيد بيانات المسجل.
- القبول أو الرفض المحدد لكل ادعاء؛

- أي دفاع يتعارض مع ادعاءات المشتكي؛
- إفادة بأن المحتويات صحيحة ودقيقة.

5.4 انسجاما مع الطبيعة المستعجلة المستهدفة للنظام والعلاج المقدم لشكوى ناجحة، لن يتم السماح بمطالبات مؤيدة للإعفاء بواسطة المسجل، بحجة أن المشتكي قد قدم شكوى جائزة.

5.5 حال تقديم الرد واعتبار الرد منسجما مع متطلبات عرض الرد بواسطة مزود حلول النزاعات المتعلقة بالنظام، سوف يتم إرسال الشكوى والرد والمواد المؤيدة لفاحص مؤهل يختاره مزود حلول النزاعات المتعلقة بالنظام من أجل المراجعة وإصدار القرار.

6. التفسير

6.1 إن لم يتم المسجل بتسليم الرد عند انتهاء فترة الرد وهي 14 يوما (أو فترة التمديد إن منحت)، تنتقل الشكوى إلى مرحلة التفسير. وإذا تم اعتبار الرد غير منسجم مع متطلبات تقديم الرد، ينطبق التفسير على ذلك أيضا.

6.2 وفي كافة الأحوال، يعمل مزود حلول النزاعات المتعلقة بالنظام على تقديم إشعار بالتفسير عبر البريد الإلكتروني للمشتكي والمسجل، وعبر البريد والفاكس إلى المسجل. أثناء فترة التفسير، يمنع المسجل من تغيير المحتوى الموجود على الموقع بحيث يجادل بأنه استخدام مشروع الآن وسوف يمنع كذلك من تغيير معلومات Whois.

6.3 تتم إحالة جميع قضايا التفسير إلى الفحص. ويعتبر أحد أشكال الإعفاء من التفسير ملائما تحت ظروف محدودة ويخضع لمراجعة إضافية.

7. معايير الفحص

إن المقاييس التي يجب على الفاحص المؤهل تطبيقها عند تسليم قراره هي ما إذا كان:

- اسم النطاق المسجل مطابق أو مشابه بشكل مشوش لعلامة يحمل لها المشتكي تسجيلًا صالحًا صادر عن سلطة قضائية تجري فحصًا شاملًا لتطبيقات العلامات التجارية قبل التسجيل؛ و
- أن المسجل لا يحمل فائدة أو حقا مشروعًا باسم النطاق؛ و/أو
- أن اسم النطاق تم تسجيله وهو يستخدم بسوء نية.

في حين أن المقاييس أعلاه تشابه إجراءات سياسة حل النزاعات، فإن عبء الإثبات الذي يستدعي أدلة واضحة ومقنعة أكبر بشكل مقصود نظرا لأن النظام معد فقط لحالات الانتهاك الواضحة جدا.

8. التقرير

8.1 لن يكون هنالك جلسة استماع أو استيضاح؛ بل سيتمثل الدليل بالمواد المسلمة مع الشكوى والرد، وسوف تشكل هذه المواد مجمل السجل المستخدم بواسطة الفاحص لاتخاذ قرار.

8.2 إذا أوفى المشتكي بعبء الإثبات، سوف يصدر الفاحص قرارا في صالح المشتكي. وسوف يتم نشر القرار على موقع مزود حلول النزاعات المتعلقة بالنظام. لكن لا يجب أن يكون هنالك تأثير مانع للقرار عدا عن إجراءات النظام التي اتخذت من أجلها.

8.3 إن لم يفي المشتكي بعبء الإثبات، يتم إنهاء إجراءات النظام ويتم إعادة السيطرة الكاملة على تسجيل اسم النظام إلى المسجل.

8.4 إن القرارات الناجمة عن إجراءات النظام سوف تعلن على الملأ مما يوفر إشعارا إضافيا للمسجل التالي بأن النطاق كان موضوعا لدعوى النظام.

8.5 في غياب الظروف الاستثنائية، يجب إصدار القرارات بما لا يتعدى 14 يوماً بعد تقديم الرد.

9. وسيلة العلاج

إذا كان القرار في صالح المشتكي، يتم إيقاف اسم النطاق لفترة التسجيل المتبقية. وسوف يشير إلى موقع بإعلان قياسي بأنه تعرض للإيقاف نتيجة لدعوى خاصة بالنظام. يتم تنقيح سجل Whois لبيان أن اسم النطاق معلق ولا يمكن نقله طوال فترة التسجيل.

10. الشكاوى الجائرة

- 10.1 تتم إتاحة ادعاء مضاد بشكل محدود لمسجل يمكن أن يثبت أن الشكاوى قدمت لغرض احتيالي أو غير مشروع.
- 10.2 إذا اعتبر أن المشتكي قد رفع شكاوى جائزة في ثلاث مناسبات، يتم حظر الشكاوى من استخدام النظام لمدة عام بعد التاريخ الذي تقرر فيه أن آخر الشكاوى الثلاثة كانت جائزة. [يبقى تحديد الشكاوى الجائرة قيد الدراسة.]
- 10.3 يمكن استئناف قرار إساءة الاستخدام وسوف تتم مراجعته لتحديد ما إذا كان الفاحص قد أساء استخدام حريته في التصرف أو تصرف بطريقة تعسفية أو غريبة.

11. الاستئناف

إذا كان القرار في صالح المشتكي، تم اقتراح السماح للمسجل بالاستئناف بوحدة من طريقتين:

- أ) طلب إعادة النظر عبر محقق للشكاوى على أساس أن القرار كان تعسفياً وينطوي على نزوة، أو في حال أساء الفاحص استخدام حرية تصرفه، رغم أن مزيداً من التفاصيل عن هذا الاستئناف مطلوبة بواسطة المحقق وسوف تكون موضع دراسة إضافية، أو
- ب) استئناف في محكمة مختصة.

**لعناية GNSO: نظام الإيقاف السريع الموحد (URS)
أكتوبر 2009**

الجزء الثاني - مقتطفات من مسودة دليل مقدم الطلب (الوحدة 2)

الجزء الثاني - مقتطفات من مسودة دليل مقدم الطلب (الوحدة 2)

في مقتطف الدليل الموضح أدناه، يوصى باعتماد النظام كممارسة فضلى لمشغلي سجلات gTLD. وهذا يعني أن المعتقد أنه يضيف قيمة لـ TLD ولاسم المساحة بشكل عام؛ لكنه رغم ذلك ليس مطلباً تعاقدياً. إن التأثير العملي هو أنه كممارسة فضلى، يعتبر سؤال النظام اختيارياً، أي أنه يتم تسجيل السؤال مع قدرة مقدم الطلب على تسجيل صفر من النقاط على السؤال ومع ذلك يجتاز التقييم. إن تبني النظام يلقى التشجيع لكنه غير مطلوب أو ضروري للنجاح. إفي حال إدراج النظام في معايير التقييم كممارسة فضلى، سوف يتم تعديل القسم الخاص بمعايير التقييم بحيث يشمل المسألة والمعايير والنتيجة الموضحة أدناه، حتى يتم دمجها في النموذج الكلي لإحراز النقاط عند تقييم جميع مقدمين طلبات gTLD الجدد.

لدمج النظام كممارسة فضلى، سوف يتم تعديل القسم ذي الصلة في الوحدة 2 من الدليل كما يلي:

2.1.2.1 المراجعة الفنية/التشغيلية

سوف يرد مقدم الطلب، في طلبه، على مجموعة من الأسئلة التي تهدف لجمع المعلومات عن قدرات مقدم الطلب الفنية وخططه لتشغيل gTLD المقترح.

لا يتعين على مقدمي الطلبات نشر سجل gTLD فعلي لاجتياز المراجعة الفنية/التشغيلية. لكن سيكون من الضروري بالنسبة لمقدم الطلب إظهار إدراك واضح وتحقيق بعض العمل الأساسي تجاه النواحي التقنية والتشغيلية لتشغيل سجل gTLD. وسيطالب كل مقدم طلب يجتاز التقييم التقني وجميع الخطوات الأخرى بإكمال اختبار تقني لما قبل التفويض قبل تفويض gTLD الجديد. ارجع إلى الوحدة 5، الانتقال إلى التفويض، للحصول على معلومات إضافية.

كجزء من القسم التقني/التشغيلي من الطلب، يتعين على جميع مقدمي الطلبات وصف آلياتهم المقترحة لحماية الحقوق الحالية في TLD، من أجل ضمان تلبية الآليات المقترحة للمتطلبات التعاقدية. تتضمن آليات حماية الحقوق هذه:

(1) استخدام البيانات من دار مقاصة العلامات التجارية. إن لدى مشغلي سجل gTLD الجديد خيار تنفيذ إما: (أ) خدمة مراقبة العلامات التجارية، أو (ب) فترة تسجيل العلامات للطرق لحماية الحقوق في مراحل الإطلاق الأولية لـ TLD. يجب على مشغلي السجلات استخدام البيانات التي تم التحقق منها من دار المقاصة لهاتين الخدمتين. يجب على مقدمي الطلبات وصف تطبيقهم المقترح للخيار الذي تم تحديده.

(2) اعتماد نظام الإيقاف السريع الموحد (URS). يعمل النظام على تكملة سياسة حل النزاعات عبر توفير وسيلة أسرع لحل الحالات الواضحة لخرق الحقوق، ويوصى به لجميع gTLDs الجديدة كممارسة فضلى. ويتعين على مقدمي الطلبات وصف تطبيقهم المقترح للنظام في TLD إن اختاروا اعتماده.

علاوة على ذلك، سوف يتم تعديل معايير التقييم المضمنة كإرفاق للوحدة 2، بحيث يقرأ كما يلي:

#	السؤال	نطاق النقاط	المعايير	النقاط
36	<p>اختباري.</p> <p>آليات حماية الحقوق: نظام الإيقاف السريع الموحد</p> <p>(أ) إذا شارك مقدم الطلب في نظام الإيقاف السريع الموحد، قم بوصف خطط التنفيذ لسياسات وإجراءات هذا النظام في TLD، والامتثال إلى القرارات الناشئة من دعاوى النظام.</p>	0-1	<p>يعتبر هذا النظام خدمة اختيارية يوصى بها كممارسة فضلى لمشغلي سجل gTLD. وبالنسبة لمقدمي الطلبات الذين يجيبون على هذا السؤال مع خطط لتطبيق النظام وقت إطلاقه، تظهر الإجابة الكاملة:</p> <p>1. إجراءات شديدة التطوير ومفصلة لتنفيذ النظام في TLD؛</p> <p>2. تستغل الإجراءات المقترحة كما يجب في التكاليف المعدة وهي منسجمة مع الأسلوب الكلي للأعمال الموصوفة في الطلب؛</p> <p>و</p> <p>3. إن الإجراءات المقترحة عند تنفيذها وفق اتفاقية السجلات تكفي لتلبية المتطلبات التعاقدية.</p>	<p>1 - الإيفاء بالمتطلبات:</p> <p>تشمل الردود:</p> <p>(1) أن يظهر مقدم الطلب مستوى كاف من التفصيل لإثبات القدرة والمعرفة المطلوبتين للوفاء بهذا العنصر؛</p> <p>(2) عند تنفيذها وفق اتفاقية السجلات تكفي خطط مقدم الطلب للامتثال لمتطلبات الاتفاقية؛ و</p> <p>(3) السياسات والإجراءات متكافئة مع الأسلوب الكلي للأعمال كما يصف الطلب.</p> <p>0 - فشل المتطلبات:</p> <p>لم يتم الوفاء بالمتطلبات لإحراز 1.</p>

**لعناية GNSO: نظام الإيقاف السريع الموحد (URS)
أكتوبر 2009**

الجزء الثالث - مقتطفات من مسودة اتفاقية السجلات (الوحدة 5)

الجزء الثالث - مقتطفات من مسودة اتفاقية السجلات (الوحدة 5)

وفق تطبيق النظام أعلاه، سوف يتم تعديل اتفاقية السجلات كما يلي:

إذا أشار مشغل السجل في طلب gTLD الخاص به أنه سينفذ نظام الإيقاف السريع الموحد، سوف يطالب بتبني وتنفيذ النظام، من وقت إلى آخر، بما في ذلك تنفيذ القرارات الناشئة عن دعاوى النظام.

تشجع ICANN على التعليق على اللغة المؤقتة المقدمة هنا. هذه اللغة للمناقشة فقط ، ولم تدرج في أي من أدلة مقدم الطلب. سوف يتم النظر في التعليقات في النسخة التالية من النص الكامل لمشروع دليل مقدم الطلب.